University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 26, Issue 1, (2026), pp136 -151, ISSN: 2521-9235

Demographic Changes and Their Impact on the State's Political and Economic Directions in Libya 1973–2022 - A Study in Political Geography

Al-Mabrouk Jalala

Department of Geography, Faculty of Education Al-Ajailat, University of Zawia, Zawia, Libya.

Email: m.jalala@zu.edu.ly

Received 09 /11/2025 | Accepted 19/02/2026 | Available online 04/03/2026 | DOI: 10.26629/uzfaj.2026.08

Abstract

This study aims to clarify the significance of demographic changes and their relationship to economic variables, as well as how such changes can be monitored and guided through the formulation of development policies designed to contain their impacts. It emphasizes the need to design short-, medium-, and long-term development programs characterized by continuity in order to track population growth trends, given their direct and indirect effects over future periods.

The study seeks to analyze the demographic situation and the developments in growth rates, examining the impact of increases or decreases in population size. Through such analysis, it becomes possible to identify their effects and address their causes by assessing both strengths and weaknesses. The relationship between population and resources within a political unit is considered a crucial strategic choice due to its influence on the strength or weakness of the state.

This relationship also serves as an indicator of the success or failure of development policies in meeting population needs in proportion to available economic resources. Such needs include food security, healthcare, education, employment opportunities, and diversification of income sources across agricultural, industrial, and service sectors. Ultimately, this approach aims to achieve improved gross domestic product (GDP) growth rates, while supporting and integrating the private sector in economic activity to enhance productivity and promote diversification within the Libyan economy.

Keywords: Libya, Population, Demographic Changes, Economic Variables, Development.

"Articles published in *Univ Zawia* Faculty Arts J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

التغيرات السكانية وأثرها على توجهات الدولة السياسية والاقتصادية في ليبيا 1973 – 2022
دراسة في الجغرافيا السياسية

المبروك جلالة
قسم الجغرافيا، كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

تاريخ الاستلام:2025/11/09 تاريخ القبول:2026/02/19 تاريخ النشر: 04/ 03 /2026

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية التغيرات السكانية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية، وكيفية متابعتها والعمل على توجيهها من خلال إعداد سياسات تنموية تضمن حلول لاحتواء تغيراتها بإعداد برامج تنموية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل على أن تتصف بالاستمرارية، لمتابعة التغيرات في النمو السكاني، لما لها أثراً مباشر وغير مباشر لفترات زمنية قادمة، لبيان الوضع السكاني وما يشهده من تطورات في معدلات نموه وتأثير الزيادة أو النقص في حجم السكان، التي من خلالها يمكن تحديد أثارها بدراستها ومعالجة أسبابها على الجانبين القوة والضعف، فالعلاقة ما بين السكان والموارد داخل الوحدة السياسية هي خياراً استراتيجياً هاماً ، لتأثيره في قوة الدولة أو ضعفها، وهو ما يُعد تشخيصاً لنجاح أو فشل السياسات التنموية في تحقيق متطلبات السكان، التي تتناسب مع الموارد الاقتصادية بما يحقق متطلباتهم الغذائية والصحية والتعليمية وفرصاً للعمل وتنوعاً في مصادر الدخل، بأنواعها الزراعية والصناعية والخدمية، حتى يضمن تحقيق معدلات أفضل في الناتج المحلي الإجمالي، واحتواء القطاع الخاص ودعمه في ممارسة النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق معدلات عالية للقطاعات الإنتاجية وتنوعها داخل الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، السكان، التغيرات الديموغرافية، المتغيرات الاقتصادية، التنمية.

مقدمة:

السكان عنصر هام وأهم مكون من مكونات الدولة والتغير في نمو حجمهم له أثراً في التوجهات السياسية والاقتصادية لها، فعلى الصعيد الداخلي تطرح خططاً تنموية تستوعب هذا التغير، فتقوم باستغلال مساحتها الجغرافية الاستغلال الأمثل لاحتواء الزيادات السكانية بها واستيعاب هذا الأثر، وبالتالي فإن الأمر يتطلب إعداد مخططات تنموية تتوافق مع معدلات نمو التغيرات السكانية والموارد الاقتصادية، فأغلب الدول كان توسعها وقوتها معتمداً على سكانها ، فعلى مر التاريخ كان السكان هم من قام ببناء الحضارة، ونشر الثقافة إلى خارج حدودهم ، كما أنهم يشكلون القوة العسكرية التي تحمي دولتهم، ومنهم الأيدي العاملة التي تستغل الثروات الطبيعية وتحويلها إلى صناعات مختلفة ومتعددة، كما أن كثرة عددهم يوفر سوقاً استهلاكية لاستيعاب الإنتاج، وعلى الصعيد الخارجي فيعُد حافزاً للتوسع لإنشاء صناعة وطنية والتوجه بها إلى السوق الخارجية، فكفاءة السكان العلمية والتقنية وامتلاكهم للخبرات العلمية لها دوراً مهماً للنهوض بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة، فلكثيراً ما تلجأ الدول إلى جذب الخبرات العلمية بشتى الوسائل، وبالتالي يتطلب الأمر التوفيق ما بين التغيرات السكانية، وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حتى لا تسبب زيادة السكان ضغطاً يرهق الموارد المتاحة، مع مراعاة المساحة الجغرافية، وبخاصةٍ حجم الأراضي الزراعية منها.

أهمية الدراسة: لبيان أهمية الدراسة لتوضيح أسباب القوة والضعف التي نتاجاً لتوجهات الدولة السياسية والاقتصادية لمتابعة التغيرات السكانية ومعالجتها، فأصبحت مشكلة علاقة السكان بالموارد داخل الوحدة السياسية تحتل اهتمام الدارسين، فتعد خياراً إستراتيجياً مهماً لتأثيره في قوة الدولة أو ضعفها، مما يتطلب دراسات يمكن الاستفادة من نتائجها وتفادي السلبيات التي تؤثر على تماسك وترابط الدولة، بمعالجتها ووضع الجلول للمساهمة في رقيها وتقدمها، وليكن عنصر السكان سبباً في تقدمها والوصل إلى مصاف الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان تأثير التغيرات السكانية وأثرها في توجهات سياسات الدولة في جانبيها الاقتصادي والسياسي، ولتفادي أثر التغيرات يتطلب الأمر إعداد سياسات تنموية هدفها متابعة الحراك السكاني وتوفير متطلبات السكان الغذائية والصحية والتعليمية وفرصاً للعمل بما يتناسب مع نسب الزيادات المتوقعة، بحيث لا يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة، وتنوعاً في مصادر الدخل داخل الاقتصاد، والابتعاد عن مركزية التخطيط بإشراك القطاع الخاص بهدف تحقيق الحوكمة، وذلك بتنمية الأنشطة الاقتصادية (زراعية– صنعية– خدمية)، ورفع نسب مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يُحدث تنوعاً في تمويل الاقتصاد.

منهجيـة الدراسـة: استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات التي توفرت محالياً، وما ينشر من تقارير وبيانات ودراسات أجراها العديد من الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الليبي، حتى يتسنى الوصول من خلالها إلى بيان أهمية توجهات الدولة ومتابعة التغيرات السياسية والاقتصادية داخل الدولة.

حدود الدراسة: اعتمدت الدراسة لتغطية التغيرات السكانية ضمن الحدود المكانية والزمنية بليبيا.

1-الحدود المكانية (المجالية)، تمتد ليبيا فلكياً ما بين دائرتي عرض 25 و ْ18 جنوباً ْ9 و ْ33 شمالاً، وبين خطي طول ْ9 و ْ25 شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي 1.669.841 كم2، ويحدها من جهة الشمال البحر المتوسط، ومن جهة الشرق دولتا مصر والسودان، وغرباً دواتا تونس والجزائر، ويحدها جنوباً كل من النيجر وتشاد (ابوزيد، 2005، ص 3).

2- الحدود الزمنية للدراسة، الفترة الزمنية ما بين 1973 و2022م.

التغيـرات السكانية: حظيت الدراسات السكانية باهتمام الباحثين، وعرفت بأنها كل سياسات تهدف إلى رفاهية السكان وتتعلق بالمتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزعاتهم الجغرافية أي بأعداد السكان ومستويات تعلمهم ومهارتهم، وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها (المومني، 2001، ص 129)، أي تعنى بمعالجة المشكلات السكانية من خلال طرح خطط تنموية تتضمن توقعات مستقبلية للمشكلات والتهيئة لمواجهتها، ولا يقتصر متابعة النمو السكاني بل تشمل التعليم والعمالة والغذاء والهجرة والتحضر والإسكان والصحة، وكل ما يتعلق بالسكان.

فالسكان هم مصدر الأيدي العاملة التي تستغل الثروات الطبيعية لتخرج في صورتها النهائية بصناعات مختلفة ومتعددة، وهم أيضاً يوفرون سوقاً استهلاكية تستوعب مختلف المنتجات، وتعدَ حافزاً للتوسع لإنشاء صناعة وطنية يمكن طرحها خارجياً، وهنا تلعب كفاءتهم العلمية والتقنية وخبرتهم العلمية في تطور وتقدم الدولة.

إن زيادة السكان ليست دائماً مدعاة للتفوق العسكري، ذلك أن نسبة الجنود إلى عدد السكان والتفوق التقني ودرجة الاستعداد هي التي تحدد قوتها العسكرية، إذ لم تصمد الصين بعدد سكانها الهائل أمام اليابان التي امتلكت التقنية والقدرة العسكرية العالية في حين اختلف الحال مع الكيان الصهيوني إذ رغم قلة عدد سكانه ولا يشكل عدد جيشه سوى نسبة 10% من عدد سكانه استطاع التوسع على حساب جيرانه ، كما حصل في حرب 1967، وبالتالي تظهر أهمية التقدم التقني لتغطية النقص العددي للقوة البشرية سواء في الاقتصاد القومي أو في القوات المسلحة(حسين، 1996، ص 224) ، وعموماً فإن درجة الازدحام السكاني مسألة اعتبارية تختلف من فترة إلى أخرى، وذلك لارتباطها بالنشاط الاقتصادي السائد، فنجد أن كثافة السكان في ألمانيا الغربية أعلى منها في الصين، في حين أن المسالة السكانية في الصين تسبب

ضغطاً واضحاً على السياسات العامة فيها، بينما الازدحام في ألمانيا الغربية لم يشكل ضغطاً على كافة أشكال الموارد الصناعية والتجارية (صاقي,1999, ص 211).

بدأت ملامح التغيرات السكانية تشهد تحسناً إيجابياً في مختلف خصائصها الديمغرافية، فأثر الاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية التي بدأت فعلياً مع بداية تنفيذ الخطة الخمسية في الثلث الأخير من عقد ستينيات القرن العشرين، لتشهد الفترة اللاحقة توفراً في الموارد المالية أسهم في تنفيذ خطط التنمية لاحقاً، فالمستهدف دعم جُل القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، تزامن ذلك مع تطور في إنتاج النفط وزيادةً في أسعاره مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، فطرأ تحسناً وتطوراً في نشر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، لتظهر نتائجها في انخفاض معدل الوفيات قابله ارتفاعاً في معدل المواليد، وهو ما يفسر الارتفاع في معدل النمو السكاني للفترة ما بين 1973 – 1984 فبلغ 4.2% للفترة اللاحقة شهد النمو السكاني ترجعاً فلم يتجاوز 2.8% للفترة 1984 – 1995، وهو ما يبين تغيرات شهدها الوضع السكاني منها إلزامية التعليم فبلغت عام 1973 قرابة 64.1% لتصل إلى 74.9% عام 1995 بلغت نسبة الذكور 79.7% ونسبة الإناث 73.2%، تأثر معدل النمو السكاني بالتغيرات التي شهدتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية فانخفاض معدل المواليد من 46.9 في الألف عام 1973 إلى 20.2 في الألف عام 1995 بفارق أكثر من النصف، استمر التراجع في معدل النمو السكاني ليصل إلى 1.78% عام 2006، رافقه ارتفاع في معدل المواليد بنسبة محدودة لتصل إلى 23.5 في الألف(•)، أخذ معدل النمو السكاني نحو الانخفاض ليبلغ عام 2012 قرابة 0.9% (••)، بحلول عام 2020 شهد معد النمو السكاني تحسناً مقارنة بعام 2012 فوصل إلى 1.95% ومرده إلى الاستقرار المحدود الذي شهدته ليبيا مقارنة بعام 2012(الهيئة العامة للمعلومات، ص106،2022).

برزت مجموعة من المتغيرات الديموغرافية التي كان لها اثراً واضحاً على تباين معدلات النمو السكاني، فارتفع متوسط السن عند الزواج الأول للفترة من 1973 و 1984 من 25 سنة إلى 32 سنة للذكور وللإناث بين 19سنة و 23 سنة، ومرده ارتفاعه إلى مواصلة التحصيل العلمي حتى مراحل متقدمة، والى مساهمة المرآة في النشاط الاقتصادي من 5.8% من مجموع النساء في سن العمل إلى 11.1 عام 1984، نسبة السكان في سن العمل(15 سنة فأكثر من 49.9% عام 1984 إلى 60.9% عام 1995 وإلى 68.9% عام 2006 (تقرير عن حالة التنمية البشرية، 2009، ص 17).

ارتفع متوسط سن الزواج عند الذكور بلغ 33.92 سنة وللإناث 31.19 سنة عام 1995، أخذ المعدل في الارتفاع فبلغ عند الذكور 31.30 سنة وللإناث 28.02 سنة عام 1995، بينما بلغ المتوسط عام 2006 حوالي33.9 سنة للذكور و 31.19 سنة للإناث، ليظهر المتوسط للذكور في سن الزواج قرابة 7 سنوات هي الفارق بين عامي 1984 – 2006، وللإناث ارتفع قرابة 8 سنوات للفترة نفسها (الهيئة العامة

للمعلومات، تعداد 2006، ص 58) ، كما تراجع مستوى انخفاض معدلات الخصوبة للإناث في فئات السكان الإنجابية الرئيسة(20–24 سنة) و (25–29 سنة)، فانخفضت في الفترة الأول من 330 بالألف عام 1984 إلى 71 بالألف عام 1995، وللفئة الثانية من 430 بالألف إلى 174 بالألف للعامين نفسيهما، أي انتقال مرحلة الإنجاب من مركز العمر المثالي إلى الفئات العمرية الأعلى، ليتراجع متوسط عدد الأطفال للفئة العمرية(15–49 سنة) من 0.91 بالألف طفلاً للمرأة الواحدة عام 1984 إلى 0.50 بالألف طفلاً عام 1995، فظهر المعدل منخفضاً مقارنة ببعض الدول فيلغ في مصر 4.13 بالألف و 4.39 بالألف في الجزائر، و4.22 بالألف (تقرير التنمية البشرية، 1999، ص 137–138).

شهد النمو السكاني تغيرات تأثر بها التركيب العمري للسكان، فبقدر ارتفاع معدلات النمو السكاني للمرحلة ما قبل عام 1995، ليشهد تراجعاً في معدلات نموه للفترة من 2006 حتى 2020، فظهر متراجعاً مقارنة بالفترة ما قبل 1995، ليرتفع عام 2006 بما يقارب من 1.78% وليتراجع إلى ما دون 1.0% عند عام 2012 وليعاود الارتفاع ليصل إلى 1.95% بحلول عام 2020، هذا التباين في معدلات النمو السكاني كان سبباً في ارتفاع نسبة السكان ما دون 15 عام في الفترة ما قبل 1995، ولتظهر نسبة الأعمار (24–40) سنة في الفترة اللاحقة مرتفعة فبلغة للفترة من 2010 و 2020 إلى 63.4 و 63.7 لكل منهما على التوالي، في حين تقاربت النسبة لفئة الأعمار أكثر من 65 سنة فجاءت لعام 2010 قرابة 4.4% و4.7% لعام 2020،

لاحقاً ترتفع نسبة السكان بالفئات الوسطى التي تشكل السكان في سن العمل فمن 53.7% عام 1984 يتوقع بلوغها بحلول عام 2030 قرابة 66.4% ليؤكد أن أكثر من ثلثي السكان هم في سن العمل وبمعدل نمو مركب سنوي في حدود 2.4%، ومع المدة ستزداد نسبة الأعمار لفئة السكان 65 سنة فأكثر، بما أن فئة الأعمار الوسطى مرتفعة مما يحدد على أساسها حجم قوة العمل المتاحة فهي تتحمل أعباء الإعالة من جهة وإلى مستويات الإنفاق والاستهلاك من جهة أخرى. (الهيئة العامة للمعلومات، 2022،28 ص–29–36).

كان لارتفاع تكاليف الحياة دافعاً لتنظيم الأسرة بعدد محدود من الأبناء، ناهيك عن تأثر مجمل الحياة الاقتصادية بتذبذب أسعار النفط وتأثر كميات المعروض من السلع، فاسهم ذلك في ارتفاع تكلفة بناء المساكن بسبب نقص مواد البناء ومحدوديتها في السوق المحلي، وتوقف المخططات العمرانية التي تسمح بإقامة مباني سكنية لتعارضها مع قوانين حماية الأراضي الزراعية، ناهيك عن محدودية الفرص لبناء القدرات البشرية وتنميتها وبين احتياجات سوق العمل كماً وكيفاً بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي بالاستمرار في استثمار الموارد وفق معاير التنمية المستدامة.

توجهات الدولة بين التغيرات السكانية وسبل مواجهتها:

لمتابعة المتغيرات السكانية وتحديد العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي بهدف بيان مستويات الدخل القومي وعلاقتها بالموارد والأنشطة الاقتصادية، فالدخل القومي هو نتاجاً لعائد النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الرئيسة (الزراعي- الصناعي-الخدمي) فبقسمة مجموع الدخل على عدد السكان يمكن بيان متوسط دخل الفرد فهو يعطي دلالة عامة للدخل ولا يلغي الاختلافات في مستويات الدخل بين الأفراد داخل الدولة، وهنا يظهر قدرة الدولة على استثمار الموارد وتنويع مصادرها لتحقيق مزيداً من التطور الاقتصادي، سعيا لتحسين مستوى الدخل، وزيادة المدخرات، لإحداث توازن في السياسات المركزية ما بين الحضر والريف، لخفض حدة التفاوت ما بين المركز والأطراف، من خلال تحسين مستويات المعيشة، وعرض العمل بين المناطق الجغرافية، للوصول إلى توازن باستغلال الموارد لتعزيز توظيف العائد الديموغرافي.

ظل الاقتصاد الليبي يتأثر بالتغيرات التي تحدث لأسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض، فشهدت عائداته ارتفاعاً عام 1973 قرابة أربعة أضعاف نتيجة نشوب الحرب مع الكيان الإسرائيلي، مما أضفاء وفرة مالية دعمة تنفيذ خطة التنمية 1973-1975(جلالة، 2021، ص209)، والانتقال من برنامج المصروفات السنوية التي كان العمل بها قرابة أربعة سنوات قبل عام 1973، فبرزت تغيرات ملحوظة نحو إستيعاب الأفراد من هم في سن الدراسة، وتحسين الخدمات الصحية والإسكانية، وتوفير بيئة تشريعية تدفع قطاعي الاقتصاد العام والخاص لممارسة النشاط الاقتصادي سعياً لتحقيق معدلات عالية للقطاعات الإنتاجية وتنوعها داخل الاقتصاد الليبي، فشهد عدد السكان زيادةً خلال الفترة ما بين 1973- 1995 أي خلال أثنان وعشرين سنة تغيراً وتطوراً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بدعم قطاعي الزراعة والصناعة والتوسع في نشر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فانعكست نتائجها بانخفاض معدل الوفيات حتى بلغ معدل النمو السكاني إلى 4,2% ما بين 1973 – 1984 ويُعد من المعدلات المرتفعة مقارنة بمعدل النمو العالمي قرابة 1.7% (https://en.wikipedia.org/wiki/Prehistory ، ص 112)، في حين يتركز السكان في مناطق محددة والتي ظهر بها ارتفاعاً فبلغت الكثافة الحسابية(••••) 2.47 شخص لكل كم2 وقرابة 45 شخص لكل كم2 بمقياس الكثافة الفيزيولوجية (•••••) للمناطق المزدحمة سكانياً منها منطقة الشريط الساحلي التي أهمها مدينتي طرابلس وبنغازي التي وصلت بهما النسبة قرابة 769.3 و 615.9 شخص لكل كم2 لهما على التوالي، في حين ظهرت النسبة الأقل حوالي 0.1 شخص لكل كم2 في مدينة الكفرة،(الهيئة الوطنية للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2002 ص 32). فمحدودية الأراضي

القابلة للاستثمار فلا تتجاوز 2% من المساحة الكلية أي ما مقداره 3.6 مليون هكتار تشمل أراضي المحاصيل البعلية والأراضي البور وأراضي الغابات، وباقي المساحة واقعياً مناطق صحراوية غير صالحة للزراعة الجدول رقم (1)، فلا تتجاوز نسبة أراضي المحاصيل الدائمة 171 ألف هكتار ولا تمثل إلا 0.09 مقارنة بالمساحة الإجمالية وهي في الغالب لا تستغل بصورة دائمة، ناهيك عن المساحات التي تعتمد على تساقط الأمطار التي في الغالب تشهد تذبذب في كميات تساقطها بين سنة وأخرى مما تفتقد في انتظام زراعتها، فالمساحات التي تقع تحت معدلات تساقط ما بين 50–200 مم سنوياً قرابة 13 إلى 14 مليون هكتار وما يستغل منها إلا مساحات محدود في مناطق الوديان وفي سنوات مطيرة، في حين تظل مساحات تُعد محدودة قرابة 1220 ألف هكتار فلا تتجاوز معدل التساقط بها 300مم، ولمساحات تبلغ حوالي 2172 هكتار لا يتجاوز التساقط بها 250مم، فاعتمد النشاط الزراعي على استخدام المياه الجوفية كمصدر رئيسي تعتمد عليه الزراعة ويشكل قرابة 95% من إجمالي المصادر المائية في ليبيا، في حين لا تتجاوز كميات المياه المزالة ملوحتها والمياه المعاد استخدامها 1.4% و0.7% من إجمالي الموارد المائية المتاحة في ليبيا،(الأرباح، 1996, ص 283) كما أن استخدام الحراثة بطريقة غير علمية ولا تتناسب مع الظروف البيئية كانت سبباً في تدني إنتاجية مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. تواجه المساحات الزراعية المحدودة أصلاً عوائق فنقص الحاد في الموارد المائية والتربة الخصبة وندرة في تساقط الأمطار من جهة وإلى ارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة آخري تقف عائقاً أمام توفير الغذاء محالياً. فلم يتجاوز إنتاج الهكتار من محصول القمح نصف المعدل العالمي البالغ ألفين كج للهكتار، والأمر ينطبق على أغلب المحاصيل الزراعية الأخرى، فالأراضي الصالحة للزراعة عام 1994 بلغت 2164 ألف هكتار وشكلت الأراضي المروية منها قرابة 470 ألف هكتار أي ما يعاد 21.7% عام 1994، واتجهت للتراجع فبلغت 19.5% عام 2015، (البيدي،2008، ص7) فتدني دخل المشتغلين بالزراعة كان وراء توجههم نحو قطاع الخدمات، فبلغ عدد المشتغلين بالزراعة عام 1984 قرابة 11.60% وإلى 4.8% عام 2003، وقرابة 0.7% في عام 2012 وحوالي 0.1% عام 2022،(وزارة التخطيط، 2022، ص 42) هذا التحول تسبب في زيادةً لحركة الهجرة من الأرياف إلى المدن، فزاد حجم سكان المدن من 54.7% عام 1973 إلى 89% عام 2013, ولنفس الفترة انخفض سكان الريف من 45% إلى 11%, وتحولهم من منتجين إلى مستهلكين في الوقت الذي تضاءل إنتاج الغذاء محالياً وبالتالي تم اللجوء إلى الاستيراد لسد النقص في الغذائية (الهيئة العامة للمعلومات،2022، ص 110).

جدول رقم (1) استخدامات الأراضي في ليبيا

نوع الاستعمال	المساحة (بالألف هكتار)	النسبة المئوية من المساحة الكلية
الأراضي الزراعية	3645	2
أراضي صالحة للزراعة	2419	1.33
أراضي المحاصيل البعلية	797	0,44
محاصيل الخضروات	27	0.02
أراضي بور	1595	0.83
أراضي تحتلها المحاصيل الدائمة	171	0.09
أراضي المراعي	1055	0.55
أراضي الغابات	600	0.33
استعمالات أخرى	160	0.05
أراضي صحراوية وسبخات	17595	9.82
إجمالي الاستعمال	28064	15.36
باقي المساحة	151936	84.64

صالح الأمين الأرباح، (تحرير) الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، الجزء الأول، الهية القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1996، ص280.

لتحقيق معدلات عالية في قطاعات الاقتصاد وتنوعه بهدف تغير هيكل الإنتاج لصالح القطاعات الإنتاجية سعيا وراء تحسين متوسط دخل الفرد، وتوفير فرصاً للعمل ولكن تظل صعوبات تواجه المسار التنموية، كنقص الدراسات المسبقة للمشروعات وقلة الأيدي العاملة الفنية واختناق الموانئ وعجز أجهزة التنفيذ، فتظل مجمل الاسباب تقف عائقاً امام تحقيق المستهدف بلوغه والمتوقع مقاساً بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي فكان المستهدف لخطة التنمية 1976- 1980 حوالي 10.7% بينما ما تم تحقيه قرابة 7.8%، وللأنشطة الاقتصادية غير النفطية بلغ المحقق قرابة 10.9% بينما المستهدف حوالي 14.1%، في حين تراجع إنتاج النفط والغاز بنسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.1% بينما المخطط له 7.8%، ويرجع تراجع المستهدف تحقيقه للخطة إن نسبة كبيرة من المشروعات مازالت تحت التنفيذ، بدأت ملامح تغير في توجهات الدولة السياسية فكان أثرها مباشراً على هيكلة المجتمع الليبي في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، أهمها إيقاف مزاولة نشاط القطاع الخاص لمختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء حرفاً فرية يديرها الفرد بنفسه ، فتوجهت الدولة إلى إدارة الاقتصاد في مجمله، فزاد تضخم الجهاز الإداري كونه المجال الوحيد أمام الفرد الليبي، في الوقت نفسه برزة حدة الخلاف مع الدول الغربية والولايات الأمريكية، فمنعت ليبيا من استيراد الطائرات والمعدات المختلفة (المبسوط, 2025، ص 56)، محلياً كان تغير التقسيم الإداري المستمر أكثر من خمس مرات للفترة من أول السبعينيات إلى عام 2011، مشتتاً للجهود التنموية وعائقاً أمام التخطيط الإقليمي، رافق هذا التغير في

تحوير للحدود الإدارية بين المناطق وفي مسمياتها ومساحتها، مما يُعد عائقاً أمام التخطيط، فكنت البيانات التي يحتاجها القائمين على التخطيط تفتقد إلى الدقة بسبب التباين في مساحتها وعدد سكانها، هذا إلى جانب التغير شبه المتكرر للمؤسسات والمجالس والأمانات(الوزرات)، التي تشرف وتنفذ البرامج التخطيطية، مما أفقدها الاستمرارية وابتعادها عن دالة الهدف الذي تصبو إليه بإيجاد بيئة يتنوع فيها الاقتصاد، بل دخلت البلاد في العقد الثامن من القرن العشرين بنسب تنفيذ محدودة لجَل السياسات الاقتصادية، ليضاف حصراً آخر عام 1982 بمقاطعة المنتجات النفطية، فانخفضت الإيرادات النفطية، فلجأت السلطات إلى الحد من الاستيراد وتقنينه، لتظهر تشوهات بالاقتصاد، التي أهمها تطور حجم الاستخدام في الاقتصاد فمن 403900 عام 1973 إلى 655924 عام 1984 مشتغلاً، ولتصل عند عام 2006 إلى 1328286 مشتغلاً (الشريف، 2020، ص 124) بينما في عام 2013 توجهت النسبة الأكثر للمشتغلين إلى وظائف بالحكومة بلغ إجمالي المشتغلون بها (وظائف عامة) 2013 قرابة 1.325.672 مشاغلاً، وتوزعت نسبة منهم ما بين 180.000 مشتغل في شركات للمجتمع، وحوالي 277.000 ألف مشتغل في عمل خاص، وعدد منهم غير مبين وظيفته قرابة 1.800 ألف (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2013، ص13)، في حين تطور عددهم نحو الزيادة لتصل عام 2022 جدول رقم (1) إلى 1.595.163 مشتغل في القطاع الحكومي ويشكل القطاع نفسه ما يقارب من 81.6%. أما باقي القطاعات فلم يجاوز عدد المشتغلين به 360.224 مشتغل ونسبة إجمالية حوالي 18.4%، في حين ظهرت مساهمة القطاع الخاص محدودة فلم تتجاوز نسبة المشتغلين به 35.4% من إجمالي المشتغلين لعام 1973 وإلى 12.9% لعام 1984، و لعام 2022 بلغ 12.8، وهو ما يُبين تركز النسبة الأكثر بالقطاع العام (الحكومي) الذي تميز بالارتفاع المتواصل ويُعد المجال يكاد الوحيد لاستيعاب النسبة الأكثر من المشتغلين، في غياب شبه تام لباقي القطاعات، ومرده إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي بتقديم الخدمات الممولة من موارد الخزانة العامة، انعكاساً لمعالجة الأثار المترتبة عن حقبة ثمانينات القرن العشرين، التي تبنت فيها الدولة إدارة الاقتصادي تنفيذاً وإشرافاً مما تتطلب فتح مجال التشغيل بالقطاع الحكومي لاستيعاب النسبة الأكثر من المشتغلين في صورة ضمان العمل لكل طالب له متجاوز حاجة الأجهزة لخدمات الموجهين إليها(الشريف، 2010، ص 132).

جدول رقم (1) توزيع المشتغلين حسب الجنس بين القطاع العام مقارنة بباقي القطاعات عام 2022

القطاع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور%	إناث%	المجموع%
القطاع العام (يعمل بالحكومة)	924127	671036	1595163	76.6	89.7	81.6
باقي القطاعات	283215	77009	360224	23.4	10.3	18.4
الإجمالي	1207342	748045	1955387	100	100	100

المصدر: دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح التشغيل والبطالة، ص37.

شهد معدل البطالة ارتفعاً مستمراً ويرجع مدلوله إلى فشل البرامج والسياسات التنموية في فتح آفاق لفرص العمل وفقاً للمتاح والمتوقع لأعداد الداخلين لسوق العمل، رغم إستيعاب القطاع العام قرابة 85% من إجمالي قوة العمل، في حين لا يشكل القطاع الخاص إلاّ 15% من القدرة الاستيعابية لقوة العمل، فانعكس ذلك في تنامي ظاهرة الباحثين عن العمل (فتحي، 2005، ص 50)، فكلما ارتفعت نسبة العاملين اقتصادياً رافقها ارتفاع في أعداد الباحثين عنه، فخلال الفترة من 1973 – 2022 كما مبين بالشكل رقم (1) فزادت نسبتهم من 3.6% و 3.7% للفترة 1973 و 1984 لهما على التوالي، وهي فترة شهدت تغيرات ففي الفترة الأولى ما بين 1973–1975 و1976 – 1980 توفرت فيها الموارد المالية مما سمح بتحقيق نمو في الناتج القومي الإجمالي قرابة 9.2% بفارق عن المستهدف للخطة بحوالي 1.3% بينما في القترة الثانية شهدت فترات من الحصار ليظهر معدل النمو في الناتج تراجع عن المستهدف تحقيقه والبالغ 10.7% بينما المحقق بلغ 7.5% تلتها الخطة 1981–1985 بتحقيق محدود لبرامجها إلا في حدود 57.8% من المشاريع المقترحة للخطة، وأعدت دراسة للفترة من 1980–2000 وللفترة من 2000–2025، هدفت إلى تنوع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص واستكمال المشروعات المتوقفة، ولكن جُل البرامج لم تكتمل ولم يتم تطبيقها من منظور تنموي متوسط أو طويل الأجل.

شكل رقم (1) توزيع معدلات البطالة 1973–2022

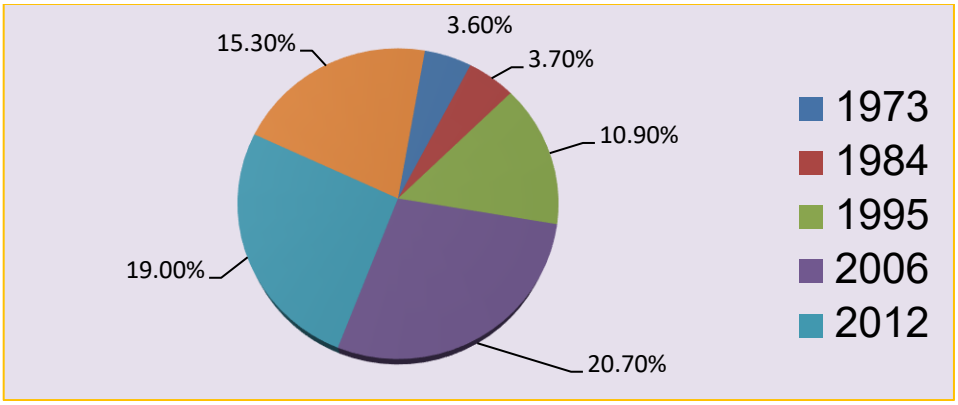

المصدر:

- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، سنة 1973، ص73.**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984، ص 175.**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص85،**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص 61 .**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص2.**
- **الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة (توظيف العائد الديمغرافي، 2022، ص83.**

ليتم استبدالها بخطط سنوية افتقدت إلى الدراسة أو تعديل لمسارها بما يتوافق مع التغيرات المتوقع حدوثها، لاحقا بحلول عام 2011 تغير نظام الحكم في ليبيا لتشهد البلاد توقفاً شبه تام للبرامج التنموية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، لتستمر بنظام المصروفات السنوية، وهو ما أفقد رؤية تنموية شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، مسبباً في تنامي معدلات البطالة نحو الارتفاع المستمر (جلالة، 2017، ص 324-328)، وبدأت ملامح الاقتصاد الخفي تلقي بظلالها وتبرز ملامحها فالتشوهات التي شهدها الاقتصاد الليبي تبدو أكثر وضوحاً، فبلغ معدل البطالة عام 1995 إلى 10.9% وإلى 20.7% عام 2006، ولتتراجع قليلاً إلى 19.0% عام 2012 (جلالة، 2017، ص 403) وإلى 15.3% عام 2022 كانت نسبة الذكور مرتفعة حوالي 52.3% مقارنة بنسب الإناث 47.7% لنفس العام (وزارة التخطيط, 2022, ص 52)، ومرد هذا الارتفاع إلى قلة الوظائف بالقطاع الخاص – ضعف كفاءة الانتقال من الدراسة إلى العمل – الانتظار لوقت طويلة للحصول على وظيفة في القطاع العام– ضعف استعداد الليبيين لقبول وظائف مهنية ويدوية (يشتغل بها أجانب).

ظهر معدل الإعالة مرتفعاً حيث تقاربت النسبة للفترة من 1973 حتى 1995، فبلغ عدد المعالين عام 1973 قرابة 3,8 فرداً أي أن كل فرد من السكان العاملين يعيل في المتوسط حوالي 3.8 فرداً بما فيهم نفسه، ولم تتغير النسبة لعام 1984 إلاّ بتراجع طفيف بلغ 0.1 مقارنة بالعام السابق،

شكل رقم (2) معدل الإعالة الاقتصادية 1973-2022

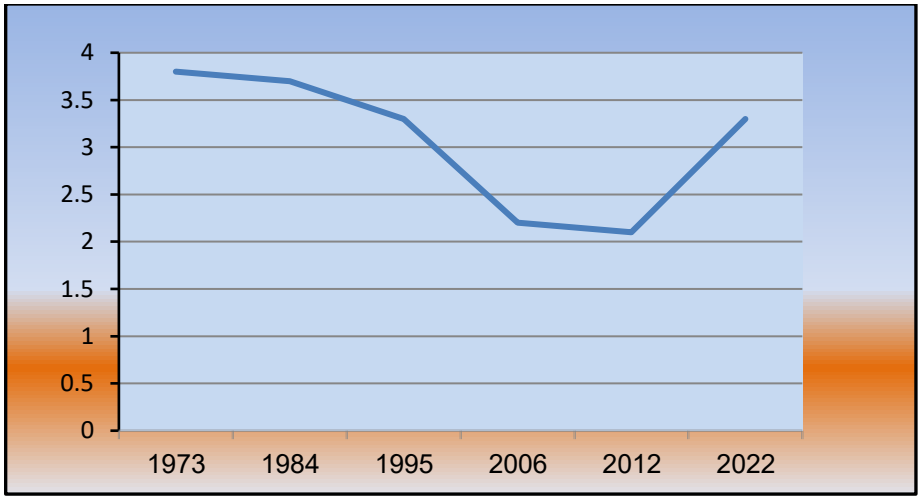

المصدر:

- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1973، ص 9.**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1984، 175.**
- **الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص 58.**
- **الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006، ص 61.**
- **مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص 2.**

حيث بلغت 3.7 للعام نفسه، أخذ المعدل اتجاهه نحو الانخفاض فبلغ في المتوسط 3.3 فرداً عام 1995، وظهر المعدل النسبي متقارب للفترة 2006 و2012 بحوالي 2.1 فرداً، ويردُ تراجع معدل الإعالة إلى ارتفاع نسبة المشتغلين ضمن القطاعات الاقتصادية من جهة، وإلى تراجع معدلات النمو السكاني انفس الفترة من جهة أخرى، وألى تأخر سن الزواج، وتقلص نسبة الخصوبة وهو عائد إلى لاستمرار المرأة في مواصلة تعليمها، وارتفاع تكلفة الزواج ونقص في الوحدات السكنية، ورغبة الكثيرين بتحديد عدد الأطفال، ليظهر تأثيرها في تراجع معدلات النمو السكاني لاحقاً، مما أنعكس على تحسن مستوى الإعالة.

الخاتمة:

إن الاعتماد على مصدر واحد المتمثل في العائدات النفطية لتمويل متطلبات الحياة بليبيا يجسد رؤية لا بديل عنها على الأقل إلى الوقت الحاضر، ولم يتم إيجاد البديل في أي أنشطة أخرى كبديل للمورد النابض، تباين البرامج التنموي بتعدد توقفه مراراً وتكراراً مما أفقدها مفهوم الاستدامة، فلم تنفذ البرامج التنموية إلا بنسب محدودة، بل أوقف الكثير منها، ففي فترت تبنت الدولة التوجه الاشتراكي واحتوائها للتخطيط والتنفيذ والأشراف في آن واحد، ليستبعد القطاع الخاص من أي مشاركة في الاستثمار لفترات طويلة، هذا لو استثنينا أنشطة فرية مهنية حرفية عُرفت بالنشاط الفردي، وفي وسط هذه البيئة وتحديداً مع مطلع ثمانينات القرن العشرين تدخل البلاد في مواجهة واختلاف الرؤية مع دول خارجية متعددة، لتتعرض لحصار تعددت صوره، ولمواجهته ومحاولة خفض أثره توقف تنفيذ البرامج التنموية في مراحل متعددة إلاً في حدوده الدنيا، في بيئة تعتمد على مواد واحد لتمويل الحياة داخل الاقتصاد الليبي، بطبيعة الحال تظهر نتائج غير مرضية لتسبب في بروز تشوهات بالاقتصاد الليبي، ظل خفض أثرها محدود، فارتفعت معدلات البطالة من جيه ومعدلات الإعالة من جهة أخرى، وظلت تأثير السياسات الاقتصادية ليس له أثراً بيناَ يمكن من خلاله إحداث تغير في أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية، فتحملت الدولة أعباء التشغيل في القطاع الحكومي، وبنسب محدودة في باقي القطاعات، وهذا ضخم القطاع الحكومي، وحمل الميزانية العامة أعباء مالية ضخمة صرفت لتسديد المرتبات، وظلت مجمل السياسات أثرها محدود، ليظل الاقتصاد الليبي يعتمد على مورد واحد تمثل في العائدات النفطية هو المورد شبه الوحد والبارز لتمويل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

النتائج:

- استمرار الاعتماد على العائد النفطي بتمويل مجمل الحياة الاقتصادية في ليبيا، ولم تفلح كل المحاولات في إيجاد بدائل له، فيتأثر الاقتصاد بصورة مباشرة جراء تقلب أسعاره من حين إلى آخر، ليوثر في تمويل الميزانية العامة للدولة مباشرة.

- القصور في متابعة التغيرات السكانية بما يتلاءم مع معدلات النمو الاقتصادي.
- الارتفاع في مخصصات الأجور ودعم السلع التي تعكس ارتفاع التوظيف وليست في قيمة الأجور.
- لم يعالج البرنامج التنموي متطلبات الواقع وقت التنفيذ مما حد من تظافر الجهود للاستمرار تنفيذها.
- أفتقد البرنامج التنموي لصفة الاستمرارية وابتعد عن مفهوم التنمية المستدامة.
- تنفيذ وأعداد البرامج التنموية أوكل إلى الجهات العامة التي تفتقر إلى للدورات التدريبية لمواكبة التطور العليمي في أساليب الحوكمة والمحاسبة الآنية لمقاومة مظاهر الفساد.

التوصيات:

- –الاهتمام بتنمية القطاعات غير النفطية (زراعية– صناعية– خدمية)، قد تسهم فيخفض
- الاعتماد على مورد العائدات النفطية، مما يطيل أمد استغلاله لأطول فترة ممكنة.
- –الاستفادة من الموارد المتاحة التي يمكن من خلال تنميتها تضفي عائداً يخفف عن الاعتماد على العائد النفطي، فاستغلال الطاقة الشمسية، وتنمية الساحل البحري والمناطق الأثرية وغيرها مما توفره البيئة الطبيعية بليبيا.
- تنمية القدرات البشرية فهي مورد هام وأحد مقومات التنمية وأحد أهم مصادر الدخل في الوقت الحاضر.
- أعداد سياسات هدفها متابعة تنامي الاقتصادي الخفي والعمل على الحد من تفاقمها إخضاعها بسيطرة الاجهزة الضريبية، بالحد من ظاهرة التهريب للمواد والسلع لحماية الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بالمناطق الريفية وتنميتها للحد من ارتفاع معدلات الحضر بالمدن، وخفض حدة التركز السكاني لمدن الساحل.

قائمة المصادر والمراجع:

– أبوزيد، (2005). إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

– المومني، م. السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن.

– حسين، أ. (1996). الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعام المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

– صافي، ع. (1999). (الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

– مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية 1980، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الإحصاءات الحيوية 1982–1990، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الإحصاءات الحيوية 1997، الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2008.
– تم حساب معدل النمو السكاني عام 2012 من قبل الباحث.
– الهيئة العامة للمعلومات، (2022). التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة، (توظيف العائد الديموغرافي).
– الهيئة العامة للمعلومات، (2009). تقرير عن حالة التنمية،
– الهيئة العانة للمعلومات، (2006). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان.
– ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، (1999). تقرير التنمية البشرية.
– الهيئة العامة للمعلومات. (2022). التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة، (توظيف العائد الديموغرافي).
القطاع الأول – القطاع الثاني– القطاع الثالث.
– جلالة، أ. (2021). ليبيا العائدات النفطية وسبل استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر كلية التربية العجيلات الثاني والأول لقسم الجغرافيا، المقومات الجغرافية والسياسات الاقتصادية لليبيا، وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.
– https://en.wikipedia.org/wiki/Prehistory .
– الكثافة الحسابية = عدد السكان ÷ المساحة الإجمالية.
– الكثافة الفيزيولوجية = عدد السكان ÷ مساحة المناطق القابلة للاستقرار.
– الهيئة الوطنية للمعلومات، (2002). الكتاب الإحصائي.
– الأرباح، أ. (1996). الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، الجزء الأول، الهية القومية للبحث العلمي، طرابلس.
– البيدي، خ. (1969). القطاع الزراعي، الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية الزراعة – جامعة طرابلس.
– دولة ليبيا، (2022). وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة).
– الهيئة العامة للمعلومات. (2022). التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديمغرافية والتنمية المستدامة توظيف العائد الديمغرافي.

– صدرت قوانين وقرارات خلال عقد سبعينيات القرن العشرين تُحد من نشاط القطاع الخاص، وتمثلت في القانون رقم 32 لسنة 1970 بشأن الشركات الخاصة، وقرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1976 بتأميم التجارة، وصدور القانون رقم 4 لسنة 1978 بشأن تحديد الملكية العقارية ومنع الإيجار، والى قرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1983 بتحريم التجارة على الأفراد ويمنحها للدولة. عيسى حمد الفارسي، الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا، الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2002/12/16–، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2003، ص11.

– المبسوط، ع. (2015). الأبعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة المرقب، العدد السادس والعشرون.

– الشريف، ع. (2010). السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس.

– وزارة التخطيط، (2013)، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة.

– رهيط، ف. (التطورات الديموغرافية والاقتصاد الليبي، مركز الدراسات والبحوث، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

– جلالة، أ. (2017). القوى العاملة الوطنية في ليبيا، سماتها الديموغرافية، أبعادها المجالية، وتوزيعاتها القطاعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

– دولة ليبيا، (2022). (وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة).